الأمن القانوني الجنائي

(دراسة تحليلية)

سيروان عثمان فرج

ماجستير كلية القانون

جامعة السليمانية

المركز الأكاديمي للنشر

Scanné avec CamScanner

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة	9
مبحث تمهيدي	
الإطار المفاهيمي للأمن القانوني	15
المطلب الأول: مفهوم الأمن القانوني	17
الفرع الأول: تعريف الأمن القانوني	18
الفرع الثاني: تمييز مفهوم الأمن القانوني عما يشابهه من المفاهيم	22
المطلب الثاني: مرتكزات الأساسية للأمن القانوني	25
الفرع الأول: الاستقرار القانوني	25
الفرع الثاني: إمكانية الوصول للقانون	27
الفرع الثالث: إمكانية توقع القانون	29
الفصل الأول	
مقومات الأمن القانوني الجنائي	31
المبحث الأول: مقومات الأمن القانوني في مرحلة تاصيل التجريم	35
المطلب الأول: الموازنة بين الحقوق والمصالح الأساسية في ضوء فلسفة التجريم	36
الفرع الأول: مفهوم الموازنة بين المصالح عند التجريم	37
الفرع الثاني: الأساس الفلسفي لتجريم كمرتكز لتحقيق التوازن	44
الفرع الثالث: الأساس القانوني للتجريم	45
المطلب الثاني: استثنائية التجريم كمناط للأمن القانوني	55
الفرع الأول: مفهوم استثنائية التجريم	56
الفرع الثاني: مبررات مبدأ استثنائية التجريم	57
المطلب الثالث: مبدأ اليقين القانوني	64
الفرع الأول: مفهوم اليقين القانوني ودعائمه	64
الفرع الثاني: افتراض العلم بالقاعدة القانونية وإمكانية الوصول إليها كجزء من اليقين	72

Scanné avec CamScanner

الموضـــوع	الصفحة
الفرع الثالث: مقتضيات تفسير النصوص الجنائية في ضوء اليقين القانوني	77
المبحث الثاني: مقومات الأمن القانوني الجنائي في مرحلة صياغة النصوص الجزائية	83
المطلب الأول: مبدأ الشرعية الجزائية	83
الفرع الأول: مفهوم مبدأ الشرعية الجزائية	84
الفرع الثاني: أهداف مبدأ الشرعية الجزائية والنتائج المترتبة عليه	87
الفرع الثالث: تقييم مبدأ الشرعية الجزائية	91
المطلب الثاني: مبدأ الاستقرار القانوني	92
الفرع الأول: مبدأ الأثر المباشر للنص الجزائي والحكمة منه	93
الفرع الثاني: الموائمة بين مبدأ عدم الرجعية القوانين الجزائية والأمن القانوني	96
المطلب الثالث: مبدأ المساواة في القانون الجزائي	100
الفرع الأول: مفهوم التقليدي للمساواة	101
الفرع الثاني: مفهوم الجديد للمساواة	102
الفصل الثاني: عوارض تحقيق الأمن القانوني الجنائي	107
المبحث الأول: عدم جودة النصوص الجزائية	111
المطلب الأول: مفهوم صياغة النصوص الجزائية وأساليبها	111
الفرع الأول: المقصود صياغة النصوص الجزائية	113
الفرع الثاني: أساليب الصياغة النصوص الجزائية	114
المطلب الثاني: الإخلال بالضوابط المادية في صياغة النصوص الجزائية	119
الفرع الأول: الغموض والخطأ في النصوص الجزائية	120
الفرع الثاني: التعارض والتنازع في صياغة التشريعات الجزائية	125
الفرع الثالث: النقص في صياغة التشريعات الجزائية	132

Scanné avec CamScanner

الموضـــوع	الصفحة
المطلب الثالث: الإخلال بالتوازن والتناسب في صياغة النصوص الجزائية	137
الفرع الأول: الإخلال بالتوازن بين المصالح عند التجريم	137
الفرع الثاني: الإخلال بمبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة	143
المبحث الثاني: الإخلال بمبدأ المساواة كجزء من الإخلال بالأمن القانوني	152
المطلب الأول: الخروج الحقيقي عن المساواة في القوانين الجزائية	152
المطلب الثاني: الخروج الظاهري عن مبدأ المساواة	155
الفرع الأول: التضحية بالمساواة للاعتبارات الذاتية	156
الفرع الثاني: الحصانة والإخلال بالمساواة	160
المبحث الثالث: ظاهرة التضخم في القواعد القانونية الجزائية	168
المطلب الأول: مفهوم التضخم في التشريعات الجزائية	169
الفرع الأول: المقصود بتضخم التشريع الجزائي	169
الفرع الثاني: أسباب مشكلة التضخم في التشريع الجزائي	171
الفرع الثالث: تطبيقات مشكلة التضخم في التشريعات الجزائية	176
الفرع الرابع: آثار ظاهرة التضخم في التشريعات الجزائية	179
المطلب الثاني: التشريعات الجزائية الخاصة وظاهرة التضخم الجزائي	181
الفرع الأول: المقصود بالقوانين الجزائية الخاصة ومدى ضرورتها ارتباطًا بالتضخم	183
الفرع الثاني: الأسباب الدافعة إلى إصدار قوانين جنائية خاصة	188
الفصل الثالث	
وسائل تحقيق الأمن القانوني الجنائي	191
المبحث الأول: تهذيب سياسة التجريم والعقاب	194
المطلب الأول: الالتزام بمعايير جودة التشريع والحد من التضخم	195

Scanné avec CamScanner

الموضـــوع	الصفحة
الفرع الأول: الالتزام بمعايير الجودة في التشريع الجنائي	195
الفرع الثاني: وسائل للحد من التضخم في القواعد القانونية الجزائية	200
المطلب الثاني: الحد من التجريم والعقاب	203
الفرع الأول: الحد من التجريم غير الضروري	203
الفرع الثاني: ترشيد سياسة العقاب	213
المبحث الثاني: الالتزام بالقيم العالمية والمعايير الدولية في سياسة التجريم	224
المطلب الأول: الالتزام بالقيم العالمية في سياسة التجريم	225
الفرع الأول: تجريم ممارسة التعذيب	225
الفرع الثاني: تجريم تلوث البيئة	227
المطلب الثاني: الالتزام بالمعايير الدولية في سياسة التجريم	231
المبحث الثالث: دور الرقابة الدستورية	236
المطلب الأول: مفهوم الرقابة الدستورية على القوانين وأهم صورها	237
المطلب الثاني: القضاء الدستوري في العراق وتطبيقاته بشأن النصوص الجزائية	250
الفرع الأول: تنظيم الرقابة الدستورية في ظل الدستور الدائم لسنة 2005	251
الفرع الثاني: تطبيقات قضاء الدستوري العراقي ومصري بشأن النصوص الجزائية	253
الخاتمة	267
قائمة المراجع والمصادر	277

Scanné avec CamScanner